

## كلمة الوزير الأول بمناسبة افتتاح اللقاء الدولي حول حوار الفاعلين لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

9 يونيو 2011

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الوزراء ؛  
أصحاب المعالي والسعادة ؛  
حضرات السيدات والسادة ؛

يسرني غاية السرور أن أفتتح اليوم أشغال هذا المؤتمر الدولي الهام، حول حوار الفاعلين لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الذي أضفى عليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس رعايته السامية.

ويسعدني في مستهل هذه الكلمة أن أرحب بضيوفنا الكرام، أصحاب المعالي والسعادة، رؤساء وفود الدول الشقيقة والصديقة، وممثلي المنظمات الإقليمية والدولية، ومختلف فعاليات المجتمع المدني وعالم الأعمال والاستثمار، الذين لبوا دعوتنا للمشاركة بخيراتهم وتجارب بلدانهم في فعاليات هذا المؤتمر الذي ينعقد تحت موضوع: **نحو تفعيل الالتزامات بشأن مكافحة الفساد في الممارسة : "الشفافية والشراكة وسيادة القانون"**.

وأود بهذه المناسبة، أن أتقدم بالشكر الجزيل لشركائنا من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وبرنامج الأمم المتحدة للإنماء، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، على مساهمتهم القيمة في إغناء برنامج هذه التظاهرة، وعلى عملهم المتميز لتحقيق التماسك بين كل الأطراف الفاعلة في مسار الإصلاح والتغيير ومكافحة الفساد، والممثلة في هذا اللقاء.

ولا يسعني إلا أن أثنى هذا الحوار المسؤول بين ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص والدولة، والذي يفتح مجالات واسعة أمام الفعاليات الحاضرة لمناقشة سبل محاصرة أفة الفساد ومكافحتها ؛ وهو الحوار الذي أتى في إبانه نظرا لتصاعد الاهتمام مؤخرا، بمشكلة الفساد والأخلاقيات، لما لذلك من آثار مدمرة لمجهودات التنمية ولتوتر علاقة المواطنين بالمرفق العام.

وحري بنا أن نستحضر هنا، المتغيرات الراهنة التي تعرفها المنطقة العربية، وما استتبع ذلك في بعض الدول من تحولات ورهانات جديدة، فضلا عما تحظى به هذه المتغيرات والتحويلات، من اهتمام وانشغال كبيرين على الصعيد الدولي، حيث لأمسنا نقاعلا إيجابيا لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع هذه القضايا في نطاق مبادرة الحكامة العامة والاستثمار من أجل التنمية في دول "المينا" (MENA)، لاسيما خلال اللقاء التشاوري رفيع المستوى الذي تم عقده في منتصف الشهر المنصرم بباريس، لاستشراف آفاق هذه المبادرة في غمرة ما تشهده دول المنطقة العربية على وجه الخصوص، من تحولات واسعة، والتي تعالت فيها الأصوات بتخليق الحياة العامة وضمان الحريات الفردية والجماعية واحترام حقوق الإنسان وترسيخ الديمقراطية الحق.

حضرات السيدات والسادة ؛

كما يعلم الجميع، فإن الإشكالية المطروحة هي وجود فارق بين الالتزامات التي تم التعهد بها والتطبيق الفعلي لها. لذا بات من اللازم العمل على سن سياسات وطنية إردية أكثر جرأة وحزما وإصرارا، تؤازرها بمجهودات مكثفة على مستوى التنسيق والتعاون الدوليين.

وما اختيار موضوع هذا المؤتمر إلا دليل على انشغالنا المشترك بضرورة تفعيل الالتزامات التي أخذناها على عاتقنا في هذا المجال.

وكما هو معلوم، فقد بذلت دول منطقة "المينا" جهودا متواصلة من أجل تحقيق طموحاتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، غير أن ما تم القيام به من أعمال، على أهميته، لا يستجيب للانتظارات والحاجيات المتنامية للمواطنين، الشيء الذي يحثنا على مضاعفة الجهود لمواكبة التطورات الراهنة وكسب رهان التغيير المنشود.

ومن هذا المنطلق، أضحي العمل، أكثر من أي وقت مضى، على التفعيل الحازم للالتزامات ومقتضيات الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وتطبيق التدابير والآليات الكفيلة بمحاصرة ومحاربة الفساد، دون إغفال اعتماد إجراءات وقائية وزجرية لكل أفعال الرشوة.

وإننا ندرك جميعا ولاشك جسامة هذه التحديات ، والتي أكدتم العزم، في إطار المبادرة الرائدة للحكامة العامة والاستثمار، على التفاعل معها إيجابيا لملاءمتها، مع الرهانات الجديدة التي تواجه دول هذه المنطقة.

والمغرب الذي يعتز بانضمامه إلى لجنة الحكامة العامة كعضو ملاحظ دائم، يدعو من هذه المنصة، إلى مواصلة الجهود لتمتين جسور التعاون الدولي البناء، خاصة في مجالات ترسيخ دعائم الحكامة الجيدة، ومكافحة الفساد من خلال تفعيل الالتزامات بترسيخ الشفافية والنزاهة، وتقوية المساءلة والمحاسبة، ودعم الشراكة، وتكريس دولة القانون والعدالة التي تركز على عدد من المبادئ منها ضرورة خضوع الحكومات ومؤسساتها الرسمية لسلطة القانون التي تسمو على كل شيء.

### حضرات السيدات والسادة ؛

من منطلق الوعي بالتداعيات الوخيمة لآفة الفساد، فقد حظي ورش تخليق الحياة العامة بالأولوية في برامج عمل الحكومة المغربية، حيث التزمت بلادنا بمناهضة كل أشكال الفساد وفق مقاربة شمولية، تستمد أسسها من عدة عوامل موضوعية، تأتي على رأسها الإرادة القوية المعبر عنها من قبل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حيث أعلن جلالتة في خطابه التاريخي لـ 9 مارس 2011 عن إجراء إصلاح دستوري شامل يستند إلى عدة مرتكزات أساسية من بينها ترسيخ دولة الحق والمؤسسات، وتقوية آليات تخليق الحياة العامة، وربط ممارسة السلطة والمسؤولية العمومية بالمراقبة والمحاسبة، ودسترة هياكل الحكامة الجيدة وحقوق الإنسان وحماية الحريات .

ويتأسس هذا الالتزام أولا، على اقتناعنا العميق بأن مواجهة آفة الفساد ببلادنا بصورة فعالة، لا يمكن أن تتم إلا بتعبئة وتفعيل مختلف الآليات القانونية والوقائية والتواصلية والتحسيسية، في إطار برنامج عمل وطني شمولي يخضع للتشاور مع مختلف الفاعلين، ويرتكز على المساهمة الفعالة لهيئات وفعاليات المجتمع المدني كشريك رئيسي في تنفيذ وتحقيق أهداف هذا البرنامج، مما يجعل هذه المنهجية تتسجم كليا مع التوجهات الدولية في هذا المجال.

وثانيا، وفي ذات الوقت، لا مناص من العمل على تدعيم التنسيق والتعاون الوطني والدولي، كآليتين أساسيتين لمواجهة الامتدادات الجغرافية لرقعة الفساد، والاستفادة من الممارسات والتجارب الدولية الناجحة.

وثالثا، لا بد من إعطاء المقاربة الوقائية مكانتها المتميزة عند تناول موضوع الرشوة، نظرا لوقوعها العميق والجذري، باستهدافها السلوكات الفردية والجماعية من أجل تهذيبها وتقويمها وتربيتها على المبادئ والقيم التي يجب أن يقوم عليها المجتمع.

### حضرات السيدات والسادة ؛

يرتكز برنامج الحكومة في مجال الوقاية من الرشوة ومحاربتها على ثلاثة محاور هي :

أولا – توطيد الإطار المؤسسي من أجل احتواء هذه الظاهرة ؛

ثانيا – إرساء أسس المساءلة والرقابة وقيم النزاهة توخيا للحكامة الجيدة ؛

ثالثا – تدعيم قيم الشفافية في التعامل مع المواطنين والمقاولات.

ففيما يتعلق بالإطار المؤسسي، لا بد من التذكير هنا بالدور الذي تقوم به الآليات المؤسسية المحدثة في هذا الشأن ببلادنا، والتي يتعين تحصينها، وفي مقدمتها الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، التي سعينا إلى أن نجعل منها إطارا لتجسيد التحالف الوطني في مواجهة آفة الفساد ولدعم المنظومة الوطنية للنزاهة، وكشريك مركزي في وضع التصورات وتحديد البرامج والآليات لمحاربة الفساد. وسيتم قريبا تمتيع هذه المؤسسة باستقلالية أكبر وبسلطات أوسع من خلال مراجعة شاملة

لإطارها القانوني.

أما على المستوى الاقتصادي، فيبرز جليا الدور المنوط بمجلس المنافسة الذي يعمل على تعزيز الآليات اللازمة لضمان التنافسية المفتوحة، وصيانة حرية السوق من كل أشكال الاحتكار، والذي سيعرف إطاره القانوني بدوره، مراجعة في اتجاه دعمه وتحويله لصلاحيات أوسع في مجال تدخله.

كما أحدثنا في نفس الاتجاه، لجنة وطنية لتحسين وتطوير مناخ الأعمال ببلادنا والوقاية من كل الممارسات الاقتصادية الشائنة، وكذا وحدة لمعالجة المعلومات المالية كآلية أساسية لمكافحة غسل الأموال والجرائم المالية. وقد عملت بلادنا على ملائمة ترسانتها القانونية مع المعايير الدولية المعتمدة في هذا الشأن وتمتيع هذه الوحدة بالاختصاصات والاستقلالية الضرورية للقيام بمهامها على الوجه الأكمل.

وعلى المستوى الإداري، فإن إحداث مؤسسة الوسيط خلال شهر مارس المنصرم، بمبادرة ملكية، يأتي من أجل إضفاء الفعالية والنجاحة على الدور الذي كان منوطا بمؤسسة ديوان المظالم، وللإسهام في إحقاق الحق في النزالات المعروضة على هذه المؤسسة في علاقة المواطنين بمختلف الإدارات.

كما تم إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان في نفس الفترة، حيث تم توسيع وتقوية اختصاصاته انسجاما مع المبادئ المنظمة للمؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان والمعروفة بـ "مبادئ باريس".

أما فيما يخص النقطة الثانية المتعلقة بالمساءلة والرقابة، فإن المراقبة المالية اللاحقة والافتحاضات المدققة التي أضحت المحاكم المالية ببلادنا تقوم بها بشكل منهجي ومنظم، لمن شأنها توطيد مبادئ الحكامة الجيدة في مجال التدبير العمومي، بالإضافة إلى تحريك مسطرة المتابعات القضائية بالنسبة للأفعال التي قد تستوجب عقوبات جنائية.

وفي نفس السياق، عملنا على تقوية آليات الرقابة الداخلية للإدارات من خلال تقوية دور واختصاصات المفتشيات العامة للوزارات.

وارتباطا بنفس الموضوع، فقد سبق لبلادنا أن اعتمدت تشريعا جديدا يتعلق بالتصريح الإجباري بالتملكات، يحدد بكل دقة القواعد الواجب اتباعها للتصريح الإجباري بالتملكات، وكذا الجهة المختصة بالتتبع والمراقبة، ألا وهي المحاكم المالية.

ويشكل هذا الإصلاح أحد الركائز الأساسية للعمل الحكومي في مجال تخليق الحياة العامة.

أما فيما يتعلق بتدعيم قيم الشفافية، فالحكومة منكب على إعداد مشروع بتغيير الإطار القانوني المنظم للصفقات العمومية بهدف تدعيم التنافسية وإرساء المساواة بين المتنافسين، علما بأن هذا النص لحقته تغييرات متتالية.

ولا نستثني من هذا المجهود الآثار الإيجابية المتعددة للإستراتيجية الرقمية الطموحة (Maroc Numeric) التي اعتمدها بلادنا، ليس فقط من أجل تطوير الاقتصاد الرقمي والإدارة الإلكترونية، ولكن كذلك لدورها الفعال في تدعيم أسس الشفافية وتكسير المواقع التقليدية للفساد بتقليصها من المساطر الإدارية وتيسير الخدمات على الخط.

وإلى جانب ذلك، عملت الحكومة على إصلاح المنظومة القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد من خلال إرساء نظام معلوماتي لتدبير الشكايات، والتشجيع على التبليغ عن أفعال الارتشاء، وإحداث بوابة إلكترونية لهذا الغرض، وضمان الحماية القانونية للضحايا والشهود والمبلغين، مع تشجيع الشراكة والتعاون في هذا الشأن.

إن بلادنا، من خلال إحداثها هذه الآليات المؤسسية، لتعبر عن انخراطها في الدينامية الدولية لتخليق الحياة العامة ولمكافحة الفساد، ممثلة في اتفاقية الأمم المتحدة في هذا المجال، كما أننا واثقون من أن البرنامج الذي وضعناه سيمكننا من التصدي بقوة للفساد. ونعمل بالموازاة على استكشاف برامج ناجعة أخرى نراهن في وضعها على مساهمتكم ومساعدتكم القيمة، وخبراتكم المشهود بها في هذا الموضوع.

ولا يفوتني في هذا الصدد، أن أشيد بما يقدمه مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للإنماء، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، من مساعدات تقنية ودورات تدريبية لفائدة الخبراء العرب والمغاربة، لاسيما فيما

يتعلق بوضع آلية استعراض تنفيذ مقتضيات هذه الاتفاقية، وكذا مساعدة المغرب على التحضير للدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، والتي تعتر المملكة المغربية باحتضان فعاليتها خلال الفترة الممتدة من 24 إلى 28 أكتوبر المقبل بمدينة مراكش.

وإذ نتطلع بكامل الاهتمام إلى ما سيفرزّه حوار الفاعلين هذا من توصيات ومقترحات بناءة، من شأنها إغناء الأرضية المزمع عرضها في التظاهرة العالمية الكبرى، والتي نحن مقبلون عليها في إطار انعقاد الدورة الرابعة لدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول مكافحة الفساد، فإنني أجدد الترحاب بكم معربا لكم عن أجمل متمنياتني بالمقام الطيب بين ظهرانينا في مدينة الرباط، ومتمنيا لأشغالكم كامل التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.